

Distr.: General
7 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة
وتتشرف بالإشارة إلى أن البرتغال قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان،
للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك خلال انعقاد الدورة
التاسعة والستين للجمعية العامة.

وينبع هذا القرار من التزام البرتغال التزاما راسخا باحترام وتعزيز حقوق الإنسان
للجميع. وهذا المبدأ مكرّس في دستور البرتغال وهو من الأولويات الرئيسية لحكومتها، في
الداخل والخارج.

وعلى الصعيد الوطني، تسعى البرتغال جاهدة لإنجاز المزيد والعمل على نحو أفضل.
وفي هذا الصدد، يُعدُّ إنشاء اللجنة البرتغالية الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ محطة
بارزة. أما على الصعيد الدولي، فالبرتغال هي الآن، دون إبداء تحفظات، طرفٌ في ثمانٍ من
معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وجميع بروتوكولاتها الاختيارية، وهي
تعترف بالتالي بجميع اختصاصات لجائها ذات الصلة.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وتبدي البرتغال استعدادها، عن طريق تقديم ترشيحها، لمواصلة الإسهام في حماية وتعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتصرف وترابطها.

وتتشرف البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيّه معلومات أُعدّت وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق) بشأن مساهمة البرتغال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وما أبدته من تعهدات والتزامات طوعية في هذا الشأن. وترجو البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها على كافة البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة
ترشيح البرتغال لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧
التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠
التزام البرتغال الدائم بحقوق الإنسان

تلتزم البرتغال التزاماً قوياً بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.
وهذا المبدأ مكرس في دستورها وهو من الأولويات الرئيسية لحكومتها، في الداخل والخارج
على السواء.

وتتمسك البرتغال بشدة بقيم ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وبناءً على ذلك، فإن
الدفاع عن تعددية الأطراف الفعالة وصدارة الأمم المتحدة في الشؤون الدولية من ركائز
السياسة الخارجية البرتغالية.

ولقد استرشدت البرتغال بالتزامها بحقوق الإنسان لدى الاضطلاع بولايتها كعضو
غير دائم في مجلس الأمن وعملها في اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي لجنة
حقوق الإنسان السابقة، وفي مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه عام ٢٠٠٦.

وتؤيد البرتغال تأييداً تاماً أن تكون منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قوية
ومستقلة وفاعلة تسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

والبرتغال طرفٌ في ثمانٍ من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وجميع
بروتوكولاتها الاختيارية الواجبة التطبيق بصورة مباشرة في النظام القانوني الداخلي، بعد
نشرها في الجريدة الرسمية البرتغالية.

ولقد وقعت البرتغال وصدّقت، دون إبداء تحفظات، على ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاه الاختياريان؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروتوكوله
الاختياري؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛
- اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريان؛

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- وتعترف البرتغال بكامل اختصاصات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، في نطاقها الشامل، بما في ذلك سلطة النظر في الشكاوى الفردية والشكاوى بين الدول وصلاحيات إجراء عمليات تحقيق.
- والبرتغال طرفٌ أيضاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي تعترف بالولاية الإلزامية لهذه المحكمة.
- وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم البرتغال أعمال مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حقوق الإنسان وتشارك فيها مشاركة فعالة.
- وفي مجلس أوروبا، البرتغال طرفٌ في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومعظم البروتوكولات الملحق بها. وتعترف البرتغال باختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. والبرتغال كذلك طرفٌ في غالبية اتفاقيات مجلس أوروبا لحقوق الإنسان وهي تعترف باختصاص اللجان المنشأة بموجب تلك الاتفاقيات.
- ومكتب أمين المظالم في البرتغال هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة ضمن الفئة "ألف" وفقاً لمبادئ باريس التي أقرتها الأمم المتحدة. وهذا المكتب هو مؤسسة راسخة مستقلة، مكلفة بموجب الدستور والقانون بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وتعزيزها.
- وعلى الصعيد الدولي، البرتغال ملتزمة بتشجيع إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها.
- وإذا انتخبت البرتغال عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تتعهد، تمشياً مع التزامها الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة، بالقيام بما يلي:
- (أ) الإسهام في عمل مجلس حقوق الإنسان إسهاماً كاملاً عن طريق ما يلي:

١' تعزيز وحماية عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتصرف وترباطها، سواء أكانت مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية؛

٢' إقامة حوار مفتوح وتعاون هادف مع جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، وبالتالي الارتقاء بنوعية المناقشات؛

٣' الدعوة إلى اتباع نهج أفقي وشامل إزاء قضايا حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة والسعي إلى تعزيز تنسيق صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وكفاءتها؛

٤' مواصلة تقديم مبادراتها الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبشأن الحق في التعليم؛

٥' الاستمرار في توجيه دعوة دائمة إلى المقررين الخاصين وإلى سائر المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة البرتغال؛

٦' المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل مشاركة فعالة ودعمه بوصفه آلية تعاونية رئيسية ترمي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نطاق العالم؛

٧' دعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس باعتبار ذلك مساهمة إيجابية وهامة في تعزيز الحوار بين الدول والمجتمع المدني؛

٨' دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال المجلس؛

(ب) دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بمعاهدات والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من خلال الدفاع عن استقلاليتها وكفاءتها، وهما عنصران لا غنى عنهما من أجل ضمان قيام الدول بتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي، بسبل منها:

١' تشجيع جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وتنفيذ التزاماتها بالكامل في هذا المجال؛

٢' نشر المعلومات المتعلقة بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع، مما يسهم في توفير قدر أكبر من الاحترام لهذه الالتزامات وتنفيذها ويضمن تصدي المجتمع الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان على النحو الملائم؛

- ٣' تشجيع إلغاء عقوبة الإعدام في جميع البلدان؛
- ٤' تعزيز القضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما تلك القائمة على أساس الأصل أو العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو إقليم المنشأ أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الإيديولوجية أو المستوى التعليمي أو الوضع الاقتصادي أو المركز الاجتماعي أو الميل الجنسي؛
- ٥' تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، مع إيلاء كامل الأولوية دائما لمصلحة الطفل العليا؛
- ٦' تعزيز وحماية حقوق أكثر الفئات ضعفا في مجتمعاتنا؛
- ٧' تعزيز احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبل منها الترويج للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق عالمي؛
- ٨' الإسهام، عن طريق المعونة الإنمائية الثنائية التي نقدمها وكذلك عن طريق منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- ٩' تعزيز إدماج منظور حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ١٠' تشجيع إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي أقرتها الأمم المتحدة وتشجيع التعاون بين هذه المؤسسات وسلطات كل منها؛
- (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني عن طريق ما يلي:
- ١' تعزيز اعتراف البرتغال بإجراءات تقديم الشكاوى والتحقيقات الفردية وفيما بين الدول المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛
- ٢' مواصلة التعاون التام مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتنفيذ توصياتها والوفاء بالتزامات تقديم التقارير في أوانها؛
- ٣' تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة التي قبلتها البرتغال؛
- ٤' مواصلة الاستفادة التامة من اللجنة البرتغالية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مشتركة بين الوزارات أنشئت في عام ٢٠١٠ تتولى التنسيق على المستوى الحكومي الدولي بهدف تشجيع اتباع نهج متكامل للسياسات في مجال حقوق الإنسان؛
- ٥' تشجيع اعتماد التشريعات والبرامج والسياسات التي لها تأثير على حقوق الإنسان؛

- ٦' تعزيز المزيد من التعاون مع المجتمع المدني؛
- ٧' تعزيز حماية حقوق المرأة وتعزيزها وضمان إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج المعتمدة على الصعيد الوطني؛
- ٨' تعزيز حماية حقوق الطفل وتعزيزها وضمان إدماج منظور راسخ بشأن حقوق الطفل في جميع السياسات والبرامج ذات الصلة على الصعيد الوطني؛
- ٩' الاستمرار في تنفيذ الالتزامات الدولية للبرتغال وتشريعها الوطنية، إضافة إلى أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وجميع أشكال التعصب ذات الصلة؛
- ١٠' التنفيذ التام لأدواتها السياساتية الشاملة لحقوق الإنسان بما في ذلك الخطة الوطنية لمكافحة العنف المتري والجنساني، وخطة المساواة، والخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبرنامج العمل للقضاء على ممارسة ختان الإناث، وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (٢٠٠٩-٢٠١٤)، والاستراتيجية الوطنية لإدماج جماعات الروما؛
- ١١' وضع مؤشرات وطنية لحقوق الإنسان لرصد تنفيذ البرتغال لالتزاماتها وتقييمه بفعالية؛
- ١٢' الاستمرار في مراعاة أن تعزيز الدور في الخارج إنما يكون مصحوباً بقدر أكبر من المسؤولية في الداخل في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.